الفصل الحادي عشر

فقه تعامل رجال الأعمال مع المجتمع والحكومة

◆ - **استهلال :**

يقع على رجال الأعمال مسئوليات نحو المجتمع من حيث تنميته والمحافظة عليه ، ويطلق على ذلك المسئولية الاجتماعية ، ولقد اهتم الاسلام بهذا، واستنبط الفقهاء من مصادر الشريعة الاسلامية الضوابط التي تحكم ذلك حتى يوجد المجتمع الفاضل المتكافل ، كما تعتبر الحكومة الراعية لحقوق المجتمع تجاه رجال الأعمال بما لها من سلطات.

وسوف نتناول في هذا الفصل أهم الضوابط الشرعية التي تحكم واجبات رجال الأعمال نحو المجتمع، وواجبات الحكومة تجاه رجال الأعمال وأثر ذلك على المجتمع.

◆ - **الضوابط الشرعية لحقوق المجتمع تجاه رجال الأعمال:**

من أهم حقوق المجتمع تجاه رجال الأعمال ما يلي :

- الوفاء بالحقوق المالية المشروعة للمجتمع:

يجب على رجل الأعمال أن يؤدي حق المجتمع من الضرائب والرسوم

obeikandl.com

العادلة وغيرها مما يراه ولي الأمر حتى لا يقع تحت طائلة القانون والنظم المعمول بها في الدولة، وحتى لا يكون في التقصير سبب لحدوث خلل في النظام المالي للدولة، كما يجب الاهتمام بالبيئة والمحافظة عليها لتحقيق التنمية المتواصلة ومراعاة قوانين البيئة المعمول بها في الدولة.

- أداء التبرعات الواجبة والمندوبة للمجتمع:

حث الرسول ﷺ على الصدقات لكفالة فقراء المجتمع، فقد قال ﷺ : **"من كان معه فضل ظهر فليعد به على من لا ظهر له، ومن كان له فضل زاد فليعد به على من لا زاد له.** فذكر من أصناف المال ما ذكر حتى رأينا أنه لا حق لأحد منا في فضل" (رواه مسلم عن أبي سعيد الخدري)، وأول ما يجب الوفاء به الصدقات التطوعية والإنفاق في سبيل الله ، وتوجد أدلة كثيرة من القرآن الكريم على الحث على الصدقات التطوعية من غير الزكاة، يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿ **لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةِ وَٱلْكِتَٰبِ وَٱلنَّبِيِّۦنَ وَءَاتَى ٱلْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِۦ ذَوِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَٱلسَّآئِلِينَ وَفِى ٱلرِّقَابِ وَأَقَامَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَى ٱلزَّكَوٰةَ وَٱلْمُوفُونَ بِعَهْدِهِمْ إِذَا عَٰهَدُوا۟ ۖ وَٱلصَّٰبِرِينَ فِى ٱلْبَأْسَآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَحِينَ ٱلْبَأْسِ ۗ أُو۟لَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ ﴿١٧٧﴾** ﴾ [البقرة] ، وأيضا من الصدقات التي تكفل المجتمع الصدقات الجارية، قال رسول الله ﷺ : **"إذا مات الإنسان انقطع عمله إلا من ثلاثة، إلا من صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد صالح يدعو له"** (رواه مسلم عن أبي هريرة).

- المساهمة في تشغيل العاطلين:

في حالة وجود بطالة إجبارية يجب على رجل الأعمال المساهمة في تشغيل العاطلين، ولابد من تحويل هذه الطاقات إلى قوى منتجة، أي استثمار الأموال في مشروعات ليس فقط للمساعدة في الاستهلاك، ولكن في استخدام جزء من استثماراته في تشغيل العاطلين، كما أجاز فريق من الفقهاء استثمار جزء من أموال الزكاة في مشروعات إنتاجية لتشغيل العاطلين وتمليكها للفقراء.

- المساهمة في إغاثة المنكوبين:

يجب على رجال الأعمال القادرين أن يقوموا بواجبهم تجاه الحقوق الطارئة للمجتمع ،كما هو في حالات الكوارث والزلازل والمصائب ونحوها ، ودليل ذلك قول الرسول ﷺ : **"إن الأشعريين إذا أرملوا في الغزو، أو قل طعام عيالهم بالمدينة، جمعوا ما كان عندهم في ثوب واحد، ثم اقتسموه بينهم في إناء واحد بالسوية، فهم مني وأنا منهم"** (رواه البخاري عن أبي موسى)، وهي تختلف حسب الزمان والمكان، مثل حدوث الزلازل والفيضانات والكوارث والمصائب لفئات في المجتمع.

و يربي الإسلام المسلم على البذل في كل وقت وحين، ويحذره من البخل والشح، ويكون البذل في السراء والضراء يقول الله سبحانه وتعالى : ﴿وَسَارِعُوٓاْ إِلَىٰ مَغۡفِرَةٖ مِّن رَّبِّكُمۡ وَجَنَّةٍ عَرۡضُهَا ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلۡأَرۡضُ أُعِدَّتۡ لِلۡمُتَّقِينَ ١٣٣ ٱلَّذِينَ يُنفِقُونَ فِي ٱلسَّرَّآءِ وَٱلضَّرَّآءِ وَٱلۡكَٰظِمِينَ ٱلۡغَيۡظَ وَٱلۡعَافِينَ عَنِ ٱلنَّاسِۗ وَٱللَّهُ يُحِبُّ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ١٣٤﴾ [آل عمران].

◆-الضوابط الشرعية لتعامل رجال الأعمال مع الحكومة:

من بين مسئوليات الحكومة حماية المجتمع وتنميته، وتوفير الأمن والكفاية والرفاهية لأفراده ،ويدخل في إطار ذلك الرقابة على رجال الأعمال للتأكد من القيام بدورهم تجاه المجتمع في إطار أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية والقوانين والنظم العامة كما سبق الإيضاح في البند السابق .

ويحكم تعامل رجال الأعمال مع الحكومة مجموعة من الضوابط الشرعية الإسلامية المستنبطة من مصادر الشريعة الإسلامية، **ومن أهمها ما يلى :**

١- ضابط التزام رجال الأعمال بأحكام ومبادىء وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية في المعاملات مع أفراد المجتمع ولاسيما في الأسواق، وأساس هذا الضابط قول الله تبارك وتعالى : ﴿ **ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ** ﴾[الحج:٤١] .

وحديث رسول الله ﷺ : **" من رأى منكم منكرا فليغيره بيده ،فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان "** (رواه مسلم).

ولقد طبق نظام الرقابة الحكومية على المعاملات في الأسواق بصفة عامة، ويدخل في نطاق ذلك معاملات رجال الأعمال في صدر الدولة الإسلامية مع ما يسمى بنظام الحسبة، **وكان من أهم مهامه :**

- مراقبة جودة السلع والخدمات وفقا للمواصفات المتعارف عليها .
- منع الاحتكار بكافة صوره ولو أدى الأمر إلى تدخل الحكومة بالتسعير.

- منع الغش والغرر والتدليس والجهالة والمقامرة والربا وكل صور أكل أموال الناس بالباطل .
- حماية المعاملات من الرذائل الأخلاقية والسلوكية .
- حماية الموارد الطبيعية من التبديد وسوء الاستخدام .
- حماية البيئة من التلوث .

٢ - ضابط التزام رجال الأعمال بتعليمات وقرارات ولوائح ونظم التعامل في الأسواق وغيرها الصادرة من الحكومة، والتي تنظم وتضبط آلية المعاملات متى كانت لا تخالف أحكام ومبادىء الشريعة الإسلامية ، وأصل ذلك قول الله تبارك وتعالى : ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ ...﴾ [النساء:٥٩] .

وعن ابن عمر ب، عن النبى ﷺ قال : **"على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره ، إلاّ أن يُؤمر بمعصية ، فإذا أُمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة "** (متفق عليه) .وقوله ﷺ :**"اسمعوا وأطيعوا ، فإنما عليهم ما حملوا وعليكم ما حملتم "** (رواه مسلم) .

ويدخل في نطاق ما سبق :

- أن يقوم رجال الأعمال باستخراج الأوراق الوثوقية التى تقنن نشاطه.
- أن يلتزم رجال الأعمال بأعراف وتقاليد المجتمع الذي يعملون فيه .
- أن يؤدي رجال الأعمال الحقوق المالية المشروعة للحكومة .

- أن يتجنب رجل الأعمال الوقوع تحت طائلة عقوبات مخالفات القوانين والتعليمات والنظم الحكومية .

٣- ضابط التزام رجال الأعمال بأولوية التعامل مع المنتجات والخدمات الوطنية، وتطبيق فقه المقاطعة الشاملة ومنها الاقتصادية مع أعداء الوطن المحاربين الظالمين المعتدين ، وأصل هذا الضابط قول الله تباركوتعالى : ﴿ إِنَّمَا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ قَٰتَلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَأَخْرَجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ وَظَٰهَرُوا۟ عَلَىٰٓ إِخْرَاجِكُمْ أَن تَوَلَّوْهُمْ ۚ وَمَن يَتَوَلَّهُمْ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩﴾ ﴾ [الممتحنة] ، وقوله عز وجل : ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ ﴾ [التوبة].

وحض رسول الله ﷺ على تعاون المؤمنين مع بعضهم بعض والتعامل معهم ، فقال :**"المؤمن للمؤمن كالبنيان يشد بعضه بعض "**(رواه البخاري) ، وقوله ﷺ : **" لا تصاحب إلّا مسلما ، ولا يأكل طعامك إلّا تقي "** (رواه أبو داود والترمذي) وقوله ﷺ **" المسلمون تتكافأ دماؤهم ويسعى بذمتهم أدناهم، وهم يد على من سواهم "** (متفق عليه) .

ولقد ورد عن رجال الدعوة الاسلامية أقوالا كثيرة في هذا المقام ، منها : "احرص على التعامل مع أخيك المسلم " ، " خيرات المسلمين تكون لخير المسلمين " ، " ادفع دينارا تنقذ مسلما " ، " قاطع منتجا لعدو تنقذ مسلما "، كل درهم أو دينار تدفعه لدعم اقتصاد عدو هو ثمن رصاصه لقتل أخيك المسلم ".

إن التزام رجال الأعمال بهذا الضابط يحقق النماء والتنمية للوطن، ويروج من السلع والخدمات الوطنية ويحدث انتعاشا في الأسواق، وهذا بدوره يعود بالخير عليهم ، كما يحقق التآلف والتضامن والتكافل بين رجال الأعمال المنتجين وبين أفراد الوطن، ومن ناحية أخرى يعتبر موقف مع الله ومع رسوله ضد أعداء الدين .

٤- ضابط الولاء والانتماء للوطن والزود عنه ضد المعتدين الظالمين والمشاركة مع أبنائه في السراء والضراء ،ولقد ورد عن الفقهاء أن حب الوطن من الواجبات الدينية ، فما لا يتم الواجب إلاّ به فهو واجب ، كما يقول الله تبارك وتعالى : ﴿ وَٱلْمُؤْمِنُونَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ يَأْمُرُونَ بِٱلْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ ٱلْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَيُطِيعُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ ٱللَّهُ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ ﴿٧١﴾ ﴾ [التوبة] ، وقوله عز وجل : ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَآءُ بَعْضٍ ۚ إِلَّا تَفْعَلُوهُ تَكُن فِتْنَةٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَفَسَادٌ كَبِيرٌ ﴿٧٣﴾ ﴾ [الأنفال] .

وفي كتب السيرة ورد أن رسول الله ﷺ عندما هاجر من مكة إلى المدينة نظر إلى مكة وقال : **" ما أطيبك من بلد و أحبك إلي لولا أن أهلك أخرجوني منك ما سكنت غيرك "** (رواه الترمذي).

ويحقق التزام رجل الأعمال بالضوابط الشرعية السابقة العزة الذاتية بأنه ينتمى إلى وطنه ويساهم في تنمية وفي تحقيق رخائه.

◆ - الضوابط الشرعية التي تحكم علاقة الحكومة برجال الأعمال :

من أهم هذه الضوابط الشرعية ما يلي :

١ – ضابط حرمة الاعتداء على أموال رجال الأعمال : من القواعد الشرعية حرمة الاعتداء على المال بدون مبرر معتبر شرعًا ما دام صاحب هذا المال يؤدي ما عليه من حقوق مشروعة تجاه المجتمع، ومنها : الزكاة والضرائب والرسوم العادلة ، وأصل ذلك من القرآن الكريم قول الله عز وجل : ﴿ **وَلَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ وَتُدْلُواْ بِهَآ إِلَى ٱلْحُكَّامِ لِتَأْكُلُواْ فَرِيقًا مِّنْ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ بِٱلْإِثْمِ وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿١٨٨﴾** ﴾ [البقرة] ، ولقد ورد في السنة النبوية العديد من الأحاديث النبوية الشريفة التي تؤكد ذلك ، منها قول الرسول ﷺ : **"كل المسلم على المسلم حرام؛ دمه وماله وعرضه "** (رواه البخاري ومسلم)، ويجب على رجل الأعمال أن يحافظ على ماله بالسبل المشروعة حتى ولو أدى ذلك إلى استشهاده ، ودليل ذلك قول الرسول ﷺ : **" ومن مات دون ماله فهو شهيد "**(رواه البخاري) ، وفي رواية أخرى : **" من قتل دون ماله فهو شهيد، ومن قتل دون أهله أو دون دمه أو دون دينه فهو شهيد "** (رواه أبو داود) .

٢- ضابط عدم فرض ضرائب ورسوم باهظة وظالمة وما في حكمها من الإتاوات ، والتي يطلق عليها بعض الفقهاء :(المكوس) ، وفي هذا المقام يقول الرسول ﷺ : **" لا يدخل الجنة صاحب مكس "**(رواه أبو داود).

٣ – ضابط عدم سن القوانين والقرارات والتعليمات والإجراءات الاقتصادية والمالية الحكومية التي تضيق وتقيد حركة رجال الأعمال عن مباشرة الأنشطة بالحق والعدل والمساواة بين جميع المواطنين ، فهي باطلة، ولا يجوز العمل بها لأنها مخالفة للشريعة الإسلامية .

٤ – ضابط عدم مصادرة أموال رجال الأعمال بدون حق مشروع بسبب الخصومات السياسية والاختلافات الفكرية ونحوها ، فيعتبر ذلك شكلا من أشكال الاغتصاب والحرابة المحرمة شرعًا .

٥ – ضابط عدم التضييق على بعض رجال الأعمال ومنعهم من مباشرة بعض الأنشطة المشروعة لأسباب سياسية أو لانتماءات حزبية أو لأفكار أيديولوجية .

٦ – ضابط تجنب المضايقات الأمنية لبعض رجال الأعمال بحجة محاربة الإرهاب بدون أدلة قانونية موضوعية أو شرعية، أو بحجة الكسب غير المشروع أو بأي حجج واهية أخرى، وهذا يقود إلى انتشار الذعر بين رجال الأعمال وهروب الأموال إلى الخارج .

ومن منظور أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية فإن من مسئولية الحكومة في الدولة الإسلامية حماية المال الخاص والمال العام ، ولا يجوز الاعتداء على

المال الخاص ما دام يؤدي حقوق المجتمع المشروعة من زكاة وصدقات وضرائب عادلة، وما دام يؤدي دوره في التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، ويجب على رجال الأعمال المحافظة على أموالهم من الاعتداءات الحكومية بالسبل والأساليب المشروعة وفقا للقوانين والأعراف المشروعة السائدة .

◆- الخلاصة:

لقد تناولنا في هذه الفصل الضوابط الشرعية التي تحكم مسئوليات رجال الأعمال مع المجتمع من حيث المساهمة في تنميته والمحافظة عليه والتكافل مع أفراده وقت الأزمات والشدائد والمصائب حتى يكون مجتمعا متكافلا ومتعاونا وفاضلا، وكذلك مسئولية الحكومة تجاه رجال الأعمال من حيث تحقيق الأمن للمال وللأعمال بما يساهم في الخير للجميع.

* * *

obeikandl.com